24 February 2011

Arabic

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وثمانية بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الخميس، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد بيدرو **أويارسيه** ..... (شيلي)

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حضرات المندوبات والمندوبين، أصحاب السعادة السفيرات والسفراء، أُسعدتم صباحا جميعاً. أُعلن افتتاح الجلسة العامة المائتين وثمانية بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

ووفقاً للجدول الزمني التوضيحي، الذي نعلمه جميعاً، ستُكرَّس جلسة اليوم لتبادل وجهات النظر بشأن البندين ١ و٢ من جدول الأعمال اللذين سنتناولهما بالتحليل معاً في آنٍ لأسباب عملية، كما جرت العادة في الأعوام الأخيرة. وسنركّز عموماً في هذه الجلسة على قضية نزع السلاح النووي. ووفقاً للجدول الزمني الذي أشرت إليه للتوّ، آنَ لنا، إذن، أن نستهلَّ نقاشاً كان قد دار من قبل بوجهٍ أعم أثناء رئاسة كندا للمؤتمر.

وقد أجرى المؤتمر، منذ بضعة أسابيع، نقاشاً قيّماً بشأن هذا الموضوع ونأمل أن يؤسس ذلك النقاش لتزايد التركيز على هذه القضية، سواءً أفي مداخلات اليوم أم في أعمالنا المستقبلية. وإننا ندرك أهمية المبادرات الانفرادية والثنائية في مجال نزع السلاح، لكن من الواضح أن هذه التخفيضات – هكذا قيل منذ بضعة أيام – المتَّفق عليها في الترسانات النووية لا يمكن أن تكون بديلاً عن اتفاقٍ مُلزم متعدد الأطراف يمكّننا من القضاء التام على المخاطر النووية أو الخطر النووي.

وتسند قرارات الجمعية العامة وخطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير مسؤولياتٍ واضحة في هذا المجال إلى هذا المحفل، أي إلى مؤتمر نزع السلاح. إذ تحدد خارطة الطريق المُعَدّة في إطار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار جدولاً زمنياً لدولٍ حائزة للأسلحة ينبغي أن نسترشد به في نقاشاتنا في مؤتمر نزع السلاح.

وفي الميدان المتعدد الأطراف، تتباين، كما رأينا، الآراء بشأن النهج الذي ينبغي انتهاجه. فالعمل من أجل حظر الأسلحة النووية حظراً فورياً وشاملاً أحد الخيارات المتاحة، بينما يتمثل خيارٌ آخر في إمكانية انتهاج نهجٍ تدريجي، يسير خطوةً بخطوة. ومن بين المقترحات المطروحة في هذا الصدد، مبادرة بدء استحداث برنامج لنزع السلاح على مراحل يكون محدداً زمنياً وإبرام اتفاقية بشأن إنتاج الأسلحة النووية؛ وهو ما يعني في رأينا مواصلة المناقشات على نحو يزداد تحديداً في كل مرة بشأن عناصر شتى، مع بذل جهود متصاعدة ومنهجية من أجل تحديد التدابير العملية التي ينبغي اتخاذها. وما يبدو أساسياً هنا هو تحقيق قدر أكبر من الشفافية وتدابير الثقة؛ مع النظر دوماً في إمكانية إنشاء منصب منسِّق أو هيئة فرعية أو لجنة مخصّصة تُعنى، في إطار المؤتمر، بهذا الموضوع على نحو أكثر تكرُّساً وتشاركاً. وحبّذا لو أعرب حضراتكم عن آرائهم في هذه الأفكار التي طُرحت مجدداً في الأسابيع الأخيرة. فهل من أفكارٍ أو نُهُجٍ جديدة بشأن كيفية تناول قضية نزع السلاح النووي؟ وما هي الجداول الزمنية أو الولايات التي تتعيّن مراعاتها في التخطيط لأعمالنا المستقبلية في هذا المحفل؟ ألدى أعضاء مؤتمر نزع السلاح الإرادة للتفاوض على استحداث برنامجٍ تدريجي متفق عليه بشكل متعدد الأطراف يؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وإلى إبرام

اتفاقية بشأن الأسلحة النووية؟ هل من المجدي تحديد هدف يتمثل في التفاوض أولاً على إبرام اتفاق بشأن تقييد استخدام الأسلحة النووية قبل الحديث عن اتفاقيةٍ لحظر هذا النوع من الأسلحة؟ أيجب أن يبدأ تقييد استخدام الأسلحة النووية بخفض الحالة التشغيلية للترسانات، أم بوقفٍ اختياري لاستخدام هذه الأسلحة، أم بنزع صفة الشرعية عنها؟ أدعو حضراتكم إلى طرح أفكاركم وليس بالضرورة إلى إعادة تأكيد ما طُرح بالفعل منذ بضعة أيام، رغم أنه يجب أن أعترف بأنه من الضروري في بعض الموضوعات إعادة تأكيد بعض المواقف سياسياً. لكن يمكننا بذل بعض الجهد في تحديد بعض العناصر. لدينا وفود قليلة، وسأشرع في إعطاء الكلمة لها، لكن أرجو أن تنبثق بعض الأفكار عن النقاش لأن هذا هو الهدف من اجتماع اليوم. شكراً جزيلاً لك، وأعطي الكلمة الآن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. سعادة السفير السيد سي بيونج، تفضّل.

السيد سو سي بيونج (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً، سيدي الرئيس.

أود اليوم أن أتحدث عن موضوع نزع السلاح النووي، وهو أهم بند في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإن على المجتمع الدولي في الوقت الراهن أن يضطلع بالمهمة الملحّة المتمثلة في تلافي حدوث سباق تسلّح نووي، وتعزيز نزع السلاح النووي، وتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

فعلى الرغم من مرور عقدين من الزمان على انتهاء الحرب الباردة، لم يتراجع حتى الآن اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذا النوع من الأسلحة. وعلى وجه التحديد، تسعى بعض القوى النووية صاحبة أكبر وأحدث الترسانات النووية في العالم إلى حبك خطة جديدة لشن هجمات نووية على بلدان بعينها، وما زالت تُدخل تحسيناتٍ نوعية على ترساناتها النووية. بل إنها لا تتردد في اتخاذ تدابير يمكن أن تُطلق سباقاً جديداً للتسلّح النووي في الوقت الذي تسعى فيه إلى نشر أسلحةٍ في الفضاء الخارجي. إن هذا فعل تعسفي وغير مسؤول وهو، في الوقت نفسه، من مظاهر استراتيجيةٍ ترمي إلى الهيمنة على العالم تقوم على التفوق النووي. ولا يمكن التغاضي عن مثل هذه الأفعال. وعليه، يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه يتعين على المجتمع الدولي اعتماد جميع التدابير الممكنة للقضاء، قبل فوات الأوان، على مجموع العوامل التي يمكن أن تتسبب في وقوعِ كارثةٍ نووية.

ولن يتسنى تحقيق هدف نزع السلاح عموماً ما لم يقترن هذا الهدف بالقضاء التام على الأسلحة النووية. لذا، يجب أن يكون حظر استخدام الأسلحة النووية والقضاءُ عليها الهدف الأساسي من نزع السلاح النووي.

وإن صلة نزع السلاح النووي ببقاء الجنس البشري أوثق اليوم من صلته بتحقق السلم والأمن الدوليين. فمن مجموع الأسلحة الموجودة على وجه المعمورة، ظلت الأسلحة النووية الأسلحة الوحيدة غير الخاضعة لأي آلية تحكّم مناسبة. لذلك، فمن السّخف ادعاء أن

عدم انتشار الأسلحة النووية، إن لم يقترن بنزع السلاح النووي، يمكن أن يسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تؤيد القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية في العالم تأييداً كاملاً غيرَ منقوص.

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، يجب إيلاء الأولوية للتعجيل بإبرام اتفاقية دولية تلتزم بموجبها الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية بحظر تجريب الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستخدامها والتهديد باستخدامها.

وتنص فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦ على الالتزام بأن تسعى، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي، بكافة أشكاله، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف فوراً تطوير نظم الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها وأن تُنشئ برنامجاً شاملاً، ضمن جدول زمني متفق عليه، لخفض الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها. ولا بد من إنشاء نظام تحقّق دولي صارم وفعال لضمان استحالة التراجع في التدمير الكامل لموجودات الأسلحة النووية وفي عملية نزع السلاح النووي.

وقد أعربت الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التزامها بالقضاء على الأسلحة النووية لأول مرة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. بيد أن تلك الدول لم تعتمد حتى الآن تدابير عملية للوفاء بهذا الالتزام. والآليات القانونية النافذة لا تكفي لضمان تشجيع عملية نزعِ سلاحٍ نووي حقيقية.

سيدي الرئيس، يرى وفد بلادي أنه لا مناص من عقد مفاوضاتٍ ثنائيةٍ ومتعددة الأطراف في آنٍ بشأن نزع السلاح النووي. ويتعيّن على الدول الحائزة للأسلحة النووية التخلي عن عقائدها النووية القائمة على سياسة أن هي تكون البادئة باستخدام هذا النوع من الأسلحة، كما يتعين عليها الالتزام بألا تكون أي منها البادئة باستخدامها، وإجابة الدعوة إلى إجراء مفاوضاتٍ ترمي إلى عقد اتفاقيةٍ دولية بهذا الشأن.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما لديها من حس عالٍ بالمسؤولية، مواصلة ما تبذله من جهود ليصبح نزع السلاح النووي حقيقةً واقعة وليستمر تعزيز الهدف المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو الهدف الذي حثّ على تحقيقه الرئيس الراحل كيم إيل سونغ منذ زمن طويل. شكراً، سيادة الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك، سعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للممثّل الدائم لبلجيكا، السفير فرانسوا رو، وأكرر، سعادة السفير، ترحيبي بكم كما في اليوم السابق في هذا المؤتمر، ولك الكلمة.

السيد رو (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): سيادة الرئيس، نظراً لأنها المرة الأولى التي يُدلي فيها وفد بلادي بكلمةٍ في جلسةٍ ترأسونها، يسرّني أن أهنّئكم بحرارة على تعيينكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أشكركم بوجهٍ خاص على كلمات الترحاب التي أهديتمونيها. وأنا على يقين من أن مؤهلاتكم المهنية الرفيعة ودرايتكم بقضية نزع السلاح ستمكّناننا من المضي قُدماً في أعمالنا، ولك أن تثق في أنني وفريقي على حد سواء سندعمك في أداء مهمتك.

سيدي الرئيس، يجب أن أقول إنني كنت أتمنى لو أنني أدليت بمداخلة في الجلسة المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير، التي كُرِّست لبحث برنامج عمل المؤتمر. لكن مع الأسف، لم أتمكّن من الحضور في تلك المناسبة وأرجو المعذرة على ذلك. لكنني أود، إن سمحتم لي، أن أشير بإيجازٍ، في المقام الأول، إلى هذه المسألة، أي برنامج العمل.

إن بلجيكا مستعدةٌ للنظر في إمكانية اعتماد برنامج عملٍ مبسّط عوضاً عن برنامجٍ يتضمن جدولاً بالأنشطة وولايةً لكل بند. إن بلادي على استعدادٍ لذلك بشرطين؛ يتمثل الأول في أن يتسنى التوصل إلى اتفاقٍ في أسرع وقتٍ ممكن، والثاني في أن يتيح هذا البرنامج المبسّط مؤتمر نزع السلاح فرصةً حقيقيةً لبدء المفاوضات.

وتعرب بلجيكا عن رغبتها في استئناف النقاشات الموضوعية وتشجّع شيلي بقوة على مواصلة مشاوراتها بشأن إمكانية اعتماد برنامج عمل مبسّط.

ولا تزال بلادي منفتحةً على جميع الحلول التي قد تمكننا من إحراز تقدم، كإنشاء هيئاتٍ فرعية، على سبيل المثال، كما ذكرتم هذا الصباح في كلمتكم الافتتاحية.

وفيما يتعلق بالبنود التي تشغلنا اليوم، أي وقف سباق التسلّح النووي ونزع السلاح النووي ومنع اندلاع حرب نووية، أود، أولاً، أن أذكّركم بأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين جزء من سياسة بلجيكا العامة في مجال الأمن الدولي، وأن أطمئنكم بهذا الخصوص.

فمملكة بلجيكا مقتنعةٌ أيضاً بأن من الضروري، لإحراز تقدمٍ في هذه القضايا، أن يعتمد المؤتمر نهجاً شاملاً وأسلوباً تدريجياً وعلى مراحل في آن واحد.

إذ يشكّل عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، إلى جانب اعتماد تدابير الثقة وتوخي الشفافية ومبدأ المعاملة بالمثل، جوانبَ حيوية من أمننا الجماعي. ويجب طرح هذه القضايا على نحوٍ شاملٍ في سياق نهجٍ شمولي.

وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تحظى بتأييد بلجيكا الكامل، تدخل ضمن هذا السياق، ألا وهو القضاء نهائياً على جميع الأسلحة النووية، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والتعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ولن يكون بوسعنا، ولو أردنا ذلك، أن نعالج بنفس العمق جميع جوانب الموضوع الذي نطرحه في جلسة اليوم.

ولهذا السبب، يتعيّن علينا اعتماد طرحٍ تدريجي، وحذرٍ أحياناً، يركز على إحراز نتائج تدريجياً، تُهيئ الأسباب لتوافق الآراء الدولي الذي يجب التوصل إليه وتُوسّع نطاقه.

ويجب أن يكون هذا الطرح على مراحل أيضاً، فضلاً عن كونه تدريجياً. فكما أشرت في الأسبوع الماضي، وكما بيّن وفد بلادي في مناسباتٍ سابقة، ما زال البند الأول الواجب بحثه، في رأينا، هو التفاوض بشأن إبرام معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومن ثَمّ، تأمل بلجيكا أن تسهم في تقدّم عمل المؤتمر على هذا النحو، أي بتطبيق نهجٍ شامل وتدريجيٍ وعلى مراحل، لكن مع إيلاء اهتمامٍ خاصٍ أيضاً لتعزيز المواقف المشتركة في إطار الاتحاد الأوروبي وللمبادرات التي اعتُمدت في دول أعضاء أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك. أعطي الكلمة الآن للممثل المناوب لباكستان. تفضّل.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. يسرنا أن نتمكن من اغتنام الفرصة السانحة لنا في جلسة اليوم العامة، برئاسة شيلي، لتبادل الآراء بشأن البندين ١ و٢ من جدول الأعمال، من منظور نزع السلاح النووي. وقد أعربنا في الجلسات التي عُقدت في الشهر الماضي، برئاسة كندا، عن وجهة نظرنا بشأن هذه القضية، لكن نعتقد أن من الضروري أن نكرر بإيجاز موقف وفدنا لدحض ذلك الانطباع الخاطئ بأن التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو البند الوحيد الذي يجب أن يوليه مؤتمر نزع السلاح أولوية الطرح.

إن قضية نزع السلاح النووي ليست بحاجة إلى تقديم. فقد أُنشئ مؤتمر نزع السلاح لإنقاذ الأمم من ويلات الحرب النووية بواسطة نزع السلاح، ومن أجل تفادي اندلاع حرب نووية واعتماد تدابير تهدف إلى صوْن أمن الأشخاص. ويبدو جلياً أن توْق المجتمع الدولي شديد إلى إحراز تقدمٍ ملموس في مجال نزع السلاح النووي. أمّا الموجبات القانونية والسياسية والأخلاقية التي تقتضي نزع السلاح النووي فهي واضحةٌ وملحّة. ولا يمكن لأي منطق، مهما كان مُربكاً أو مكرّراً، أن يفنّد هذا الواقع. وبتعبيرٍ موضوعي، يمكن القول إنه إن كان هناك قضية من قضايا نزع السلاح تحظى بتوافقٍ واسعٍ في آراء المجتمع الدولي فهي ضرورة إحراز تقدمٍ ملموس من أجل نزع السلاح النووي.

فقد اعتُبر التركيز على قضية عدم الانتشار تدبيراً مؤقتاً، بينما كان نزع السلاح النووي هو الهدف الرئيسي؛ إذ تعبّر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بصيغتها الحالية، عن التزام المجتمع الدولي بتيسير نزع السلاح النووي. وإنه لمن دواعي الأسَف أن يترسخ الانطباع بأن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية تفترض، في ظل تمديد العمل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجلٍ غير مسمى، أن لديها حقاً دائماً في الاحتفاظ بتلك الأسلحة. بيد أن هذه الدول قد أخذت على نفسها، بموجب المعاهدة، التزاماً قطعياً بالقضاء على الأسلحة النووية.

وفي ظل الظروف القائمة، يبدو رفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قبول تحقيق أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح أمراً غير مفهوم ولا مقبول. إذ يمكننا استعراض طائفة واسعة من الخيارات والتدابير الممكن اتخاذها في هذا المحفل لو أتاحت بعض هذه الدول، على الأقل، لمؤتمر نزع السلاح المضي في طريق نزع السلاح النووي. ولا يمكننا أن نقنع بمجرد نشر تقارير دورية عن مظاهر تقدمٍ لا تُذكَر في المحادثات النووية الثنائية أو بالتشديد على نهجٍ تدريجي وهمي. فلا بد من النهوض بعملية حقيقية لنزع السلاح والاضطلاع بها في المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ولا يزال التشجيع على نزع السلاح النووي يحتل موقعاً محورياً في كل نظام لتحقيق الأمن الدولي قائم على التعاون، وهذا المؤتمر أفضل أداةٍ لبلوغ هذا الهدف. ورغم أنه يمكن للقوى العظمى أن تنساق وراء دوافعَ انفرادية، فإنها لا تملك التنصّل من الموجبات المتعددة الأطراف.

وقد قضت محكمة العدل الدولية في فتواها التاريخية الصادرة في عام ١٩٩٦ بالتزام الدول بأن تسعى، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي، بكافة أشكاله، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة. وفي مناسباتٍ سابقة، قدمت مجموعة الـ ٢١ مقترحات بإنشاء لجنة مخصّصة لنزع السلاح النووي مكلفة بالبدء في التفاوض على برنامجٍ تدريجيٍ للقضاء التام على الأسلحة النووية ضمن جدول زمنيٍ محدد. فلنعمل معاً من أجل الاتفاق على هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك. أعطي الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية، السيد الحموي. تفضّل، سعادة السفير.

السيد الحموي (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيادة الرئيس. نرحب بترؤسكم لمؤتمرنا في الفترة الهامة، ونحن على ثقة من أن حكمتكم وجهودكم مع سائر أعضاء بعثتكم ستدفع عملنا قُدماً إلى الأمام. كما نتقدم بالشكر لرئيس المؤتمر، سلفكم، سفير كندا على إدارته الحكيمة وجهوده التي بذلها خلال رئاسته. وأود الترحيب بزميلنا الجديد، سفير بلجيكا الموقر، فرانسوا رو متمنياً له النجاح في مهمته.

السيد الرئيس، وفد بلادي هو عضو في مجموعة الـ ٢١ التي تؤمن، دائماً وأبداً، بأن نزع السلاح النووي هو أول الأولويات، ولطالما ظل هذا السلاح الخطير في ترسانات بعض الدول، فإن العالم لن يعرف الاستقرار والطمأنينة، ولن يتحقق فيه الأمن والسلام.

السيد الرئيس، لقد كانت تجربة القرار ١٨٦٤ لعام ٢٠٠٩، الذي أعده بكل دقة وبراعة سفير الجزائر الموقر، خطوة هامة على طريق العمل لكن المتغيرات الدولية التي عرفها العالم وأبرزها قيام بعض الدول النووية بانتهاك التزاماتها وزيادة تطوير قدراتها العسكرية النووية وأقمارها التجسّسية بدون أي رقابة، بالإضافة إلى توتير الأجواء في العالم وفي الشرق الأوسط خاصة، تفرض علينا اليوم التفكير الهادئ بوضع خارطة طريق جديدة وإطار متين لعملنا.

السيد الرئيس، لن أُطيل الحديث في النظريات التي يعرفها الجميع بل سأنتقل إلى النقاط العملية التي ترغبون منا الحديث عنها، وأقول لقد أصبح من الواضح أن هناك عدداً كبيراً من الدول، كما سمعنا في البيانات التي أُلقيت في الثاني والعشرين من هذا الشهر، تُفضّل أو تميل إلى إنشاء لجان فرعية لمواضيع المؤتمر الأربعة: نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، وFMCT، وPAROS، وأن تبدأ عملها فوراً على أساس احترام القواعد الإجرائية وبخاصة المادتان ٢٨ و٢٩، ونحن نرحب بذلك التوجه وسيتقدم وفد بلادي في الجلسات المُقبلة بتفاصيل أوفى عن فكرة اللجان الفرعية وكيفية عملها.

سيدي الرئيس، يرحب وفد بلادي بمشاركة الدول المراقِبة في عملية تبادل الآراء وتقريب وجهات النظر في مؤتمرنا لأنها ستُغني نقاشاتنا بما تقدمه من مساهمات.

السيد الرئيس، نؤيد جهودكم وكل المشاورات التي بذلتموها قبل توليكم الرئاسة، كما نرحب ببيانكم الاستهلالي ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع رئاستكم، وشكراً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك، سعادة السفير. وأعطي الكلمة للممثل المناوب لإيران، السيد محمد دريابي. تفضّل.

السيد دريابي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيادة الرئيس، يسرنا أن نرى عضواً من مجموعتنا يترأس هذه الهيئة الموقّرة بهذا الاقتدار. ونؤكد لك كاملَ تعاون وفدنا معك.

وغنيٌّ عن التأكيد من جديد أننا نعلّق أهميةً كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئةً تفاوضية متعددة الأطراف، بل الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح. وبالنظر إلى أن هذا الاجتماع مكرّس لنزع السلاح النووي، وقد أعربنا من قبل عن وجهات نظرنا بشأن هذه القضية، فكل ما أودّه هو الإفاضة في بيان موقفنا في هذا الصدد بمزيدٍ من التفصيل.

في مطلع العقد الثاني من هذا القرن الجديد، ازداد وعي الرأي العام بقضية نزع السلاح النووي بشكل كبير جداً. فسيتحلى المواطنون باليقظة في الحكم على كل تحرّك من تحركات الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ ولن يجدي اتخاذ موقف جائر وأناني ومُراءٍ في إيجاد حلول أدوَم من أجل التصدي لتحديات الأمن الدولي الجديدة. فابتغاء السيطرة والفرضية الخاطئة التي مفادها أن "القوة فوق الحق" كانا خير تبريرٍ استخدمته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لتطوير ترساناتها، وهو اتجاه تبنّته هذه الدول على مدى الأعوام الأخيرة منتهكةً بذلك التزاماتها الدولية. وإن الارتياب في إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها وتحسين نوعيتها وتهديدَ حفنة من الدول المتغطرسة السافر باستخدامها قد ألقيا بظلالهما على آمال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

ومن دواعي القلق البالغ ما كشفت عنه وقائع الإفصاح الأخيرة من أن الأسلحة النووية لا تزال تشكل لبعض الدول الحائزة لها أداةً قيّمةً للردع. وعلى الرغم مما ترفعه هذه الدول من شعارات خفض التسلّح البرّاقة، فإنها جعلت من استدامة الأسلحة النووية عماد أمنها. وقد بقيت هذه الدول حبيسة نموذج الحرب الباردة الفكري، وباتت حساباتها الاستراتيجية لا تنسجم إلاّ مع قواعد اللعبة في ذلك العصر. بل يبدو أنها وقعت ضحية طريقتها في التفكير، لكنّ ما يثير قلقاً أكبر هو أن أمنَ العالم رهنٌ بطريقة التفكيرِ هذه. وهذه السياسة هي السبب الرئيسي في تصعيد سباق التسلّح، ذلك أن امتلاكَ قوة ردع يقتضي تفوقاً نوعياً وكمياً في الأسلحة، مما يؤجّج، بدوره، سباق التسلّح النووي.

وفي غضون المفاوضات التي أفضت إلى إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أُقرّت طائفةٌ متكاملة ومتوازنة من الحقوق والواجبات؛ إذ تتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم حيازة أسلحةٍ نووية وبإخضاع مرافقها لاتفاقات الضمانات. وفي المقابل، تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم نقل الأسلحة النووية ولا تطويرها، وتلتزم باعتماد تدابير عملية تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وفضلاً عن ذلك، تتعهد جميع الدول الأطراف في المعاهدة بالتعاون وبكفالة إعمال حقوقها غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية على نحوٍ لا انتقاءَ فيه ولا تمييز. وإضافةً إلى ذلك، فإن الطابع العالمي التي تتمتع به هذه المعاهدة جعل منها التزاماً دولياً مشتركاً بين جميع الدول الأطراف فيها.

ومنذ عام ١٩٧٨، عندما تأكد، خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح، أن نزع السلاح النووي كان الأولوية القصوى في جدول أعمال نزع السلاح، كان على المجتمع الدولي أن ينتظر أكثر من عقدين من الزمان ليشهد إقراراً مماثلاً للهدف الذي طالما سعى إلى تحقيقه بالصيغة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وما زالت التدابير العملية المعتمدة بتوافق الآراء في هذا المؤتمر تشكّل الالتزامات الأساسية الرامية إلى بلوغ الهدف النهائي العاجل الذي ينشده المجتمع الدولي وهو تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وينبغي عدم السماح بانتهاك بعض البلدان هذه الالتزامات.

وإذ اعتُمدت تدابير معقولة في إطار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك "تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قطعياً بالقضاء التام على ترساناتها النووية، المفضي إلى نزع السلاح النووي" بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تجدّد الأمل في تنفيذ هذا الجزء الأساسي من المعاهدة. وقد اعتُبرت الخطوات المعقولة التي اتُّخذت لحفز الجهود المنهجية والمطّردة المبذولة من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة أهمَّ إنجازٍ حققه مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في مجال نزع السلاح النووي.

ومنذ انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، لم تكن التطورات الطارئة في مجال نزع السلاح النووي مبشّرةً. فرغم التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية الناشئة عن المادة السادسة من المعاهدة ورغم العهود التي قطعتها على نفسها في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، لا يزال الاستمرار في تطوير ونشر آلاف الرؤوس الحربية النووية الموجودة في مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وقد رحّب المجتمع الدولي بإبرام المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. بيد أن التخفيضات المنصوص عليها في هذه المعاهدة أدنى بكثير من التوقعات الدولية باتخاذ خطواتٍ حقيقية نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة لا تأخذ في الحسبان بالكامل مبادئ "رفع مستوى الشفافية"، و"تضاؤل دور الأسلحة النووية"، و"استحالة التراجع"، التي اتفقت عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

وخلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية "بزيادة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، على أساس مبادراتٍ انفرادية وكجزءٍ لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح". ورغم ذلك، لم تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية أي خطواتٍ عملية لتخفيض الأسلحة النووية التكتيكية. وقد تعهد مسؤولون في إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية مؤخراً بخفض ترسانتها النووية بنسبة ٨٠ في المائة. فتوقع المجتمع الدولي، مُحقاً، أن يفضي هذا التصريح إلى توخي الشفافية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما ينبغي تسليط الضوء على أن أي تخفيضٍ للأسلحة النووية، الاستراتيجية أو غير الاستراتيجية، ينبغي أن يُنفَّذ على نحوٍ يمكن التحقّق منه ولا رجعة فيه. وغنيٌّ عن القول إن تخفيض الأسلحة النووية هذا لا يمكن بأي حال أن يكون بديلاً عن الالتزام الرئيسي الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بالقضاء التام على الأسلحة النووية بموجب أحكام صكٍ ملزمٍ قانوناً.

واليوم، وعلى الرغم من تخصيص مئات الملايين من الدولارات لمشاريع تستهدف تطوير الأسلحة النووية الصغيرة، أو ما يسمى "مفجّرات المخابئ المحصنة"، يُدّعى أن هذه المشاريع ليست إلا برامج بحثية. إن لدى المجتمع الدولي مهمةً ملّحة، ألا وهي معالجة دواعي قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن تطوير ونشر أسلحة نووية جديدة ومنظومات إيصالها، والتخفيف من دواعي القلق هذه بالنظر في إمكانية اعتماد قرار بشأن حظر تطوير وإنتاج أي أسلحة نووية جديدة، ولا سيما الأسلحة النووية الصغيرة، وكذلك حظر إنشاء أي مرافق جديدة لتطوير الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها ونشرها وإنتاجها في الإقليم الوطني وفي البلدان الأجنبية.

فضلاً عن ذلك، ما زالت تؤرّق المجتمعَ المدني دواعي حقيقية قلق بشأن الانتشار الرأسي للأسلحة النووية، ونقلها إلى بلدان أخرى، ونشرها في أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فيتراجع بذلك الحد الأدنى من مبررات اللجوء إلى استخدامها ويتزايد خطر احتمال استخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية في النزاعات التقليدية وضد دول غير حائزة لها أطراف في المعاهدة. ومن المفارقات أن تجاوزات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تقتصر على الامتناع عن اتخاذ خطوات نحو القضاء التام على ترساناتها وعن منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أي ضماناتٍ أمنية فقط، بل إنها تتعدّى ذلك إلى التهديد بأن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية.

ووفقاً للمادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بألاّ تنقل إلى أي جهة متلقية كانت، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى وبألاّ تتيح لها السيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة. وفي مخالفةٍ لهذا الالتزام، نُشرت وما تزال المئات من الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها في بلدان أخرى وفي القوات الجوية لدول غير حائزة للأسلحة النووية تحت غطاء التحالفات العسكرية. وفي السياق ذاته، يشكل تداول الأسلحة النووية فيما بين الدول الحائزة لها، وبين الدول الحائزة لها والدول غير الأطراف في المعاهدة، مثارَ قلقٍ بالغ للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وما برح المجتمع الدولي يكرر نداءه العالمي غير المشروط بالوفاء الكامل بالتعهّدات القطعية التي أخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية، ونداءه بإنشاء آلية تقييم مدى تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية للخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتُمدت بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. ونحن بانتظار دخول الدول الحائزة للأسلحة النووية، بحسن نية، في مفاوضاتٍ متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، بوصفه أفضل محفل للشروع في هذه المفاوضات.

سيدي الرئيس، ما زلنا نؤمن بالحاجة إلى إجراء مفاوضات بشأن اعتماد برنامجٍ ينفَّذ على مراحل للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطارٍ زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا بإنشاء لجنة مخصّصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح بأسرع وقت ممكن بوصف ذلك الأولوية القصوى. ويجب أن تؤدي هذه المفاوضات إلى حظر قانوني نهائي لإنتاج الأسلحة النووية وتطويرها وتخزينها واستخدامها من جانب أي بلد ويجب أن تشترط تدمير هذه الأسلحة اللاإنسانية. وإلى حين إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية على غرار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقف فوراً ما يلي:

- أي نوع من أنواع تطوير الأسلحة النووية أو إجراء الأبحاث عليها؛
- أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛
- أي تحديث للأسلحة النووية أو لمرافقها؛
- نشر الأسلحة النووية في أقاليم بلدان أخرى؛
- الإبقاء على أسلحتها النووية جاهزة للإطلاق بسهولة في أي لحظة.

شكراً جزيلاً لك، سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك. أعطي الكلمة الآن للممثلة المناوبة للمملكة المتحدة، السيدة جو آدمسون. تفضّلي، سيدتي.

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (*تكلمت بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك، سيدي الرئيس، على البدايةِ المبشّرة التي جعلتنا نبدأ بها أعمالَنا هذا الأسبوع. سأتحدث باقتضاب شديد ذلك أنني قد أطلتُ كثيراً فيما أدليتُ به من قبل من بياناتٍ بشأن البندين ١ و٢ خلالَ مدة الرئاسة الكندية للمؤتمر، وقد استهللت بياناتي كلها بشأن أي قضية بتأكيد رؤيتنا لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. لذا، فكل ما أودّه هو تسجيل هذا التصريح مجدداً. كما أود التعليق، في سياق برنامج عمل المؤتمر، على الآراء الموحية بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو القضية الوحيدة التي تشغل أيّاً منا. إن ذلك غير صحيح على الإطلاق. ففي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، اتُّفق على ٢٢ بنداً بشأن نزع السلاح النووي، ولم تعرقل الدول الحائزة للأسلحة النووية هذا الاتفاق. والحقيقة أن تلك الدول قد شاركت في عملية صياغة تلك البنود. وسعادة السفير سواريس لا يكفّ مُحقاً عن الضغط علينا بتذكيرنا بتلك الالتزامات وبتوقّعه منا الوفاء بها. وتتضمن البنود الاثنان والعشرون تلك عدداً من البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وتشير إليها في سياق اعتماد برنامج عملٍ متوازنٍ للمؤتمر، ومن هنا أنتقل إلى النقطة الثانية التي أود التطرّق إليها.

لقد طرحنا بالفعل برنامجَ عملٍ متوازن؛ طرحناه في المقترح المحدد في الوثيقة CD/1864، كما طرحناه في المقترح المقدَّم في الوثيقة CD/1889. ولم يعرقل بلدي اعتماد أي من هذين المقترحين. ونحن مستعدون لمواصلة العمل استناداً إلى هاتين الوثيقتين. لذلك، فكل ما أودّه هو تسجيل تصريحي بأننا على استعدادٍ للمشاركة في بحث جميع البنود الرئيسية، كما سبق أن ذكرنا خلال الدورات التي عُقدت برئاسة كندا. وأنا لا أستهين مطلقاً بإدراج اثنين وعشرين بنداً في خطة عملٍ صيغت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. فهو تعهّد كبير، ونحن نعي حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقنا. ونعلم في هذا المحفل أن هناك برنامجَ عملٍ متوازن تفاوضت عليه مختلف المجموعات الإقليمية. وليس بلدي، بصفته دولةٍ حائزة للأسلحة النووية، من يعرقل اعتماد جدول الأعمال ذاك. شكراً لك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لكِ، وأعطي الكلمة الآن للممثل المناوب للجزائر، السيد حمزة خليف. تفضّل.

السيد خليف (الجزائر): سيدي الرئيس، الوفد الجزائري لن يُطيل عليكم باعتبار أن سعادة السفير إدريس الجزائري قد تطرق إلى موقف الجزائر بإطناب في جلسة ١ شباط/فبراير ٢٠١١.

سيدي الرئيس، لن نعود إلى المرجعيات السياسية والقانونية التي تقضي بضرورة حظر الأسلحة النووية بصفتها التزاماً وليس خياراً، تلك المرجعيات التي تتمثل منذ قرار الجمعية العامة الأول في سنة ١٩٤٦ في معاهدة حظر الانتشار النووي، لا سيما المادة السادسة، وفتوى محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦، ونتائج الجمعية العامة الاستثنائية الأولى الخاصة بنزع السلاح لسنة ١٩٧٨ المعروفة بديكالوغ (Decalogue)، وكذلك مختلف التعهدات والالتزامات المُتخذة في إطار مؤتمرات الاستعراض لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

أُعيد القول إن كل هذه النصوص تقضي بأن نزع السلاح النووي هو التزام، التزام بالنتيجة وبالتفاوض وليس فقط مجرد خيار. ولقد لمسنا في السنوات الأخيرة بعض الأصوات والتطورات المنادية بإخلاء العالم من السلاح النووي، لكن هذه التطلعات تبقى مجرد تمنيات باعتبار أن السياسات والعقائد النووية المعتمدة من قِبل بعض القوى النووية لا زالت تكرس دور هذه الأسلحة النووية باعتبارها عنصراً مهماً في سياساتها الأمنية وفي الدفاع عن مصالحها الحيوية، مثل تلك السياسات تشكّل عنصر تشكيك في مصداقية منظومة عدم الانتشار النووي.

سيدي الرئيس، إن الجزائر ترى أن الحل الأمثل لوضع حد للمخاطر التي تمثلها الأسلحة النووية، التي هي إحدى بقايا الحرب الباردة للأسف، إن الحل الأمثل هو اعتماد معايير دولية ترمي إلى حظر هذه الأسلحة بصفة شاملة في شكل صك دولي قانوني مُلزم غير تمييزي ومتعدد الأطراف. فمن غير المعقول أن الأسلحة الأكثر دماراً في العالم تبقى تحوز على شكل من المشروعية. كما ينبغي في نفس السياق العمل من أجل إيجاد مجموعة إجراءات عملية، بما في ذلك جدول زمني متفق عليه، لأجل إزالة هذه الأسلحة بصفة شاملة وفقاً للتعهدات التي التزمت بها الدول النووية خلال مؤتمر الاستعراض الأخير لمعاهدة حظر الانتشار النووي، لا سيما العمل على إزالة أسلحتها النووية. من هذا المنطلق فإن الجزائر ترى ضرورة إنشاء هيئة فرعية على مستوى مؤتمر نزع السلاح من أجل معالجة هذه المسألة في إطار برنامج عملي كامل ومتوازن يأخذ بعين الاعتبار كل الانشغالات لمجموع الدول الأعضاء في المؤتمر. ويشكل القرار CD/1864، المُعتمد سنة ٢٠٠٩، نقطة جيدة أو قاعدة جيدة لبدء العمل من أجل تمكين المؤتمر من الإيفاء بالتزاماته والقيام بدوره في تكريس الأمن والسلم في العالم. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك، وأعطي الكلمة للممثّلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، سعادة السفيرة كينيدي. تفضّلي.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): كما نعلم، لقد تحدث الأمين العام عن بدائل لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وكثيراً ما تعرّض رئيس بلدي لهذه القضية في تصريحاته؛ إذ إنه قد تحدّث، بالطبع، عن خيار إبرام اتفاقيةٍ جامعة مانعة، كما تحدّث عن خيار اتخاذ سلسلةٍ من الخطوات التي يعزز بعضها بعضاً. وأعتقد الآن أنني لن أُفاجئ أحداً عندما أقول إن حكومتي تؤمن إيماناً راسخاً بأن الخيار الثاني هو الطريق الذي ينبغي نسلكه وهو الخيار الذي ركّزنا عليه جهودنا. وقد وُجِّه عددٌ من التعليقات المُدلى بها اليوم إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولن أتحدث، بالطبع، باسم أي من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، لكني أود أن أقول إنه يشرفني أن أمثّل رئيسَ دولةٍ ووزيرة خارجيةٍ ملتزميْن بروح تعددية الأطراف، ويريدان الاستعانة بالمؤسسات المتعددة الأطراف، كهذا المؤتمر، لاتخاذ تلك الخطوات في سبيل تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

أما فيما يتعلق بإبرام معاهدةٍ بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، فنعتقد أنه جزء من النهج التدريجي، وأنه خطوة مقبلة، بل خطوة كان ينبغي اتخاذها منذ سنوات عديدة. فقد كانت هذه المسألة مُدرجةً في جدول الأعمال الدولي طيلة سنوات عديدة، ويحدونا أمل كبير في أن نتناولها بالبحث. وتُعنى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنزع السلاح بشكل عام وكامل، وهو ما ينبغي أن يكون هدفنا جميعاً، ونحن ملتزمون بأحكام هذه المعاهدة. بل إننا فخورون بأننا تمسّكنا دوماً بأحكامها تمسكاً صارماً. والحقيقة أننا نعتقد أيضاً أن من المهم مساءلة الدول المنتهكة لأحكام هذه المعاهدة التي نوليها أهمية كبرى.

وتمّت الإشارة تكراراً إلى معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت)، التي نعتقد أيضاً أنها تشكل جزءاً مهماً من هذه العملية التدريجية. وتمت الإشارة تكراراً إلى عدم إحراز أي تقدم في المفاوضات الثنائية. وأعتقد أن بوسع زملائي الروس أن يؤكدوا معي أن المتفاوضين على معاهدة ستارت الجديدة، على سبيل المثال، قد عملوا على مدى أسبوعٍ كامل هنا في جنيف، حتى وقت متأخر من المساء في كثير من الأحيان. فاتخاذ خطوات منفردة أمر يستغرق حتماً وقتاً طويلاً. وكما تعلمون، يجب على حكومتي، في بلدٍ ديمقراطي كبلدي، أن تعرض جميع اتفاقاتها المُلزمة على مجلس الشيوخ. وهي عملية تستغرق وقتاً طويلاً، لكنها تشكل جزءاً مهماً من العملية الديمقراطية. ومن ثَم، أعتقد أن هذه العملية التدريجية تعبر عن المطالب الحقيقية للحكومات الديمقراطية حول العالم. ولا شك في أنه لم يُرَد لمعاهدة ستارت الجديدة قط أن تكون غايةً في حد ذاتها.

وتمت الإشارة تكراراً أيضاً إلى الأسلحة النووية التكتيكية؛ وأقول إنه حينما أقرّ الرئيس أوباما هذه المعاهدة بوصفها قانونا تحدث عن خططنا لبدء مفاوضات في غضون عامٍ بشأن الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشور منها وغير المنشور. وبالتالي، فنحن

ملتزمون بتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وإن لدينا قناعةً راسخة بأنه ينبغي تحقيق هـذا الهدف بعن طريق اتباع نهجٍ تدريجي. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون الخطوة التالية إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، والحقيقة أنه لو تقرر البدء في هذه المفاوضـات غـداً، لربما كانت مفاوضاتٍ جامدة، لأنه من الضروري مناقشة العديد جداً من القـضايا الهامـة والصعبة. والنشاط الموازي الذي ما زال زملاؤنا الأستراليون واليابانيون ينظمونه، على سبيل المثال، يبرهن، من جديد، على مدى تعقيد هذه القضايا التي يتعيّن علينا جميعاً معالجتها.

وعليه، أعرب مجدداً عن أملي في أن نتمكن من إجراء مفاوضاتٍ في هذه الهيئـة في أسرع وقتٍ ممكن، وأن نبذل، كذلك، جميعاً، كلَّ ما يلزم من جهودٍ تدريجيةٍ متـضافرة في هذه الهيئة وفي غيرها في جميع أنحاء العالم. ونحن ملتزمون، من جانبنا، بالاضطلاع بـذلك. ويهمّنا جداً، بالطبع، الاستماع إلى أفكارٍ بشأن كيفية جعل اتفاقيةٍ بشأن الأسلحة النوويـة اتفاقية ناجعة. فكيف سيمكن التحقّق من تنفيذها؟ وأنّى لنا أن نتعامل مع مسألة الامتثـال وعدم الامتثال وما إلى ذلك؟

أمَا وقد قلنا ذلك، فإننا نؤمن بأن اتباع نهجٍ تدريجي هو الطريق الذي ينبغي لنـا أن نسلكه، ونحن توّاقون إلى اتخاذ تلك الخطوات، على نحو ثنائي ومتعدد الأطـراف، في هـذه الهيئة وفي محافل أخرى في شتى بقاع العالم على حد سواء. شكراً لك، سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكِ، سعادة السفيرة. وأعطي الكلمة لـسعادة السفير سودا، الممثل الدائم لليابان. تفضّل.

السيد سودا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لك، سيادة الرئيس، على منحنـا هذه الفرصة للمشاركة في مناقشاتٍ تفاعلية بشأن قضايا مهمة.

إن لليابان الهدف نفسه المتمثل في القضاء التام علـى الأسـلحة النوويـة. ونحـن مستعدون للمشاركة في مناقشات من منظور طويل الأجل تتناول الكيفية الـتي ينبغـي أن يكون عليها في المستقبل وفي المرحلة النهائية لنزع السلاح النووي إطارٌ متعدد الأطراف لنزع السلاح أو اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، كما تسمّى أحياناً.

وقد استمعت أيضاً إلى مقدمة الرئيس التي أشار فيها إلى قضايا هامة ومتنوعـة، كتحديد استخدام الأسلحة النووية، والقضايا المتعلقة بإنهاء حالة التأهب، وغيرها. واليابان مستعدة أيضاً لمناقشة جميع هذه المواضيع في مؤتمر نزع السلاح وفي أي محافل أخرى. وفي هذا الصدد، أعتقد أن الاستعراض الجديد للوضع النووي الذي أعلنته حكومة الولايـات المتحدة في العام الماضي كان خطوةً إيجابية ومشجّعة من جانب دولة بالغة النفوذ حـائزة للأسلحة النووية. إلا أن القضاء التام على الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق على المدى القصير أو بإبرام اتفاقيةٍ واحدة. إذ تستلزم هذه العملية العديد مـن الخطـوات المحـددة والعملية. ومن بين جميع الخطوات الضرورية، يبدو واضحاً أن الخطوة الحيوية هي وقـف

تصنيع الأسلحة النووية. لذلك، فمن الجلي أن العمل الأكثر إلحاحاً الذي لا بد لمؤتمر نزع السلاح من أن يشرع فيه هو التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولو اكتفينا بمواصلة النقاشات المتعلقة بنزع السلاح النووي وبشأن قضايا أخرى بوجه عام فحسب، دون الدخول في مفاوضاتٍ فعلية بشأن إقرار حظرٍ تام لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، فإن ذلك لن يجعلنا نتقدم في مسيرتنا نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

وعليه، ووفقاً لما اتُّفق عليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار ووفقاً لما ورد في وثيقته الختامية وفي العديد من القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي، آمل أن نتمكن في أسرع وقتٍ ممكن – لا، ليس في أسرع وقتٍ ممكن، بل فوراً – من إنشاء ولايةٍ تفاوضية معنية بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأفرقة عاملة معنية بجميع القضايا المهمة الأخرى. وكما ذكرت من قبل، نعتقد أن المقترحين المطروحين في الوثيقتين CD/1864 وCD/1889 يشكلان أساساً جيداً لهذا الغرض. شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً، سعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للمثل المناوب للاتحاد الروسي. تفضّل.

السيد نوفوخاتسكيي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيدي الرئيس، إن الأولوية التي لا مِراء فيها في جدول أعمال نزع السلاح، في رأينا، هي ضمان استدامة نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوطيدها وزيادة فعاليتها وإكسابها طابعا عالميا. ونعرب عن رضانا بنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في أيار/مايو العام الماضي، حينما نجح المؤتمر لأول مرة منذ عام ٢٠٠٠ في أن يعتمد بتوافق الآراء قائمةً متفقاً عليها بتدابير محددة، أي خطةَ عمل، تشكل المبادئ التوجيهية لتوطيد نظام المعاهدة على أساس توازنٍ صحيح بين عناصرها المكوِّنة الرئيسية الثلاثة، ألا وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن الاتحاد الروسي يتخذ بالفعل تدابير محددة لتفعيل عملية نزع السلاح النووي. وتفي بلادنا بدقة بالتزاماتها في هذا المجال، الناشئة عن الاتفاقات الثنائية وعن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على حد سواء. وقد أبلغَت بلادي حضراتكم غير ما مرّة باختتام عملية التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تطلّبت جهوداً جبّارة، وبخاصة من جانب المتفاوضين الروس والأمريكيين. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ المعاهدة الجديدة سوف يسهم في توطيد الاستقرار الدولي وتعزيز نظام منع الانتشار النووي. وعلاوة على ذلك، سوف يُهيئ تنفيذ المعاهدة الجديدة الظروف اللازمة لمواصلة عملية نزع السلاح النووي في سياقٍ أرحب ولانضمام دول أخرى حائزة للأسلحة النووية إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد

الروسي والولايات المتحدة في مجال نزع السلاح. ومن المهم أيضاً، في هذا المضمار، أن تفي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها على نحو منهجي فيما يتعلق بعدم الانتشار، مما سيسهم في تهيئة مناخٍ مواتٍ لعملية نزعِ سلاحٍ حقيقية، وبخاصة السلاح النووي.

ونعتبر أنه لا يمكننا الإشارة إلى مسألة القضاء التام على الأسلحة النووية إلا بوصفها الهدفَ النهائي من عملية نزع سلاح عامة وكاملة في سياق توطيد الاستقرار الاستراتيجي لجميع الدول والاحترام الصارم لمبدأ الأمن للجميع على قدم المساواة. وعلاوةً على ذلك، نرى أنه يجب كذلك، وبالتوازي مع حل المشاكل الدولية الأخرى، بما فيها تسوية النزاعات الإقليمية، اعتماد تدابير من قبيل ضمان مواصلة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عملية نزع السلاح النووي؛ وانضمام جميع هذه الدول تدريجياً إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في هذا المجال؛ وحظر نشر الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي؛ والوقف المحدَّد لتكديس الأسلحة التقليدية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك. لا تشمل قائمة المتحدثين متحدثين آخرين. أفهم مما قيل أنه قد أُتيحت للوفود أثناء فترة التي ترأست فيها كندا المؤتمر فرصة الإدلاء ببياناتٍ عامة، وما أفهمه أنها بيانات عامة. بينما ينبغي أن تكون الغاية من النقاشات المتعاقبة هي التركيز قدر الإمكان على القضايا المطروحة، لكنني أتفهّم صعوبة الموضوع. فلابد بالضرورة من إعادة تأكيد المواقف.

كشف لي التفكُّر في القضايا المطروحة هذا الصباح عن أمرين: أولهما، ضرورة مواصلة ما نبذله من جهود بحثاً، في المقام الأول، عن صيغةٍ تمكننا من بدء أعمال موضوعية، باعتبار ذلك أولوية. وهو أمر جليٌّ الصلة بالنقاش الذي أجريناه في يوم الثلاثاء، وبالتفكر يوم الثلاثاء، وببرنامج العمل. أي أن علينا أن نستند في عملية البحث هذه إلى معيار عملي يمكننا في هذا الموضوع من إنشاء ما ذُكر هنا: لجنة، أو هيئة فرعية، أو هيئة تُعنى ببحث المواضيع التقنية التي قُدم إلينا تقرير شفهي بشأنها في العام الماضي، وتولى تنسيقها سفير شيلي في عام ٢٠٠٩، على ما أعتقد. وهذه هي الفكرة الأولى التي أود تقديمها. أما الفكرة الثانية فهي أنني ما زلت أعتقد أنه يتعين علينا أن نسعى إلى التركيز فيما نتبادله من وجهات نظر لإعداد أنفسنا لمرحلة العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن. وفي اعتقادي، يشكل هذان الأمران العنصرين أو الفكرتين اللتين خرجت بهما من التفكر الذي قمنا به اليوم، وآمل أن نتمكن في يوم الخميس من الأسبوع المقبل، أي في غضون ثمانية أيام، من التفكر أكثر هنا، في هذه القاعة، في الجوانب التقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أحيطكم علماً بأنشطة المؤتمر في الأسبوع المقبل. في يوم الاثنين الموافق ٢٨، سنستقبل صباحاً رئيس الجمعية العامة، ووزير الخارجية النمساوي، ونائب الوزير البلغاري. وستبدأ هذه الجلسة العامة الساعة ١١/٠٠، أكرر، الساعة ١١/٠٠، وفيها سيُدلي ببيان كل من رئيس الجمعية العامة، ثم وزير النمسا، يعقبه نائب وزير بلغاريا.

وأفكر، بعد ذلك، في إتاحة فرصة صغيرة للحوار التفاعلي، ستقتصر في الأغلب على ١٥ إلى ٢٠ دقيقة، لكنني أعتقد أنها ستكون فرصة جيدة لنا لنبلّغ الوفود برسائلنا أو لنعرب لهم عن دواعي قلقنا أو نمرر لهم رسائل بشأن الدور المنوط برئاسة الجمعية العامة والمسؤولية الملقاة على عاتقها، المحددة في القرار ٩٣/٦٥ المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر، وبوجهٍ عام، متابعة أعمال اللجنة الأولى؛ وهي فرصة جيدة في اعتقادي.

وقد نما إلى علمي أن رئيس الجمعية العامة سيكون مهتماً بالاستماع إلى تعليقات الوفود على هذه الجوانب بأفكارٍ محددة. فمدة الحوار ستكون محدودة بالتأكيد، لكنني أعتقد أنها فرصة جيدة.

وفي المساء، سيعقد رئيس الجمعية العامة لقاء قصيراً جداً مع البلدان التي ستتولى رئاسة المؤتمر هذا العام، وهو مطلب قدمه الرئيس. سيكون لقاء قصيراً، وستُعقد مساءً أيضاً جلسة، بحسب آخر المعلومات لدي – ولتصحح لي أمانة المؤتمر – من أجل الاستماع إلى نائب وزير الخارجية المكسيكي.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١ آذار/مارس، سيكون المؤتمر في حالة انعقاد صباحاً ومساءً؛ إذ لدينا قائمة بأسماء عدد من كبار الشخصيات والوزراء ونواب الوزراء المهتمين بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. واستدعى عددهم عقد جلسة مسائية.

وفي يوم الخميس الموافق ٣ آذار/مارس، سنواصل نقاشنا بشأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وأجهزة نووية أخرى، وإن لم تكن لدى حضراتكم أي ملاحظات أخرى، نرفع جلسة اليوم. الجزائر؟ الممثل الدائم للجزائر، تفضّل.

السيد خليف (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): فيما يتعلق بالجلسة العامة التي ستُعقد يوم الخميس المقبل، أود أن أسأل عما إذا كانت الجلسة ستركِّز على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أم على البندين ١ و٢ من جدول الأعمال، مع التشديد خصوصاً على هذه المعاهدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً. كما أوضحنا لدى تقديم البرنامج التوضيحي، أكرر أننا سنبحث البندين ١ و٢؛ وجاء في النص التركيز عموماً – مع التركيز عموماً على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية – وهذه فكرة الرئيس، لكنك تعلم، بالطبع، حضرة ممثل الجزائر، أن لك، وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي، كامل الحرية في طرح هذه النقطة وتلك في أي جلسة. شكراً جزيلاً. هل من ملاحظاتٍ أخرى؟ إن لم يكن الأمر كذلك، تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٧.